ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

Refaad

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد٢-العدد٢ - أبريل٢٠١٧

Vol. 2 issue .2 April 2017

فهرس المحتويات

١. الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العربي ٥٠

٢. متطلبات جودة خدمات التدقيق الداخلي - رؤيا شاملة ٦١

٣. التنويع الاقتصادي في الجزائر..... ٧٤

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث - الاردن

Global Journal of economic and Business (GJEB)

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1,
Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan
Tel: +96227279055 Mobile: +962-797-621651
Email: editorgjeb@refaad.com info@refaad.com
http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 50-60
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Food Security as An Input to Arab Agricultural Integration

Boukhari Abdelhamid

Maitre OF Conference – A – (UNIV 47) , University of Ghardaia Algeria
bkhamib@yahoo.com

Dridi Safia

Maitre OF Assistant B (UNV 43) University of Mila Algeria
safiadridi85@gmail.com

Abstract:

The problem of food deficit in the Arab world is linked to the fragmentation of the Arab world and the lack of integrated strategic development planning at the national level, especially in the agricultural field. While the regional and international economic bloc has become a tool for economic and social development, and even economic and political unity, the Arab countries have not yet managed to escape from controlling the Qatari character of their economic development plans, which has prevented the Arab world from exploitation. Full of available natural, human and financial resources, which has resulted in poor production efficiency and increased food gap in most Arab countries.

Keywords: food security, agricultural investment, agricultural strategies, agricultural integration

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 50-60
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

الأمن الغذائي كمدخل للتكامل الزراعي العربي

بوخاري عبد الحميد

دكتورة تحليل اقتصادي / جامعة غرداية الجمهورية الجزائرية (UNIV 47)
bkhamib@yahoo.com

دريدي صفية

ماجستير إدارة المنظمات / جامعة ميلة الجمهورية الجزائرية (UNV 43)
safiadridi85@gmail.com

الملخص:

ترتبط مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

كلمات مفتاحية : أمن غذائي ، استثمار زراعي ، استراتيجيات زراعية ، تكامل زراعي

المقدمة :

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطر كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثَم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

إن الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية بعض الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غربيا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية، وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية.

ويعد العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حساب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو. و يتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، فارتفاع هذه الأسعار في اقتصاد يوجه فيه القسط الأوفر من ميزانية الأسرة للاستهلاك من المواد الغذائية –كما هو شأن جميع الدول العربية– له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو .

١ – أهمية الورقة البحثية :

أ – تكمن أهمية الورقة البحثية في إبراز مدى الاهتمام من طرف الطبقة السياسية للدول العربية للسياسات القطرية التي من خلالها التقليل من الفجوة الغذائية

ب – إبراز الأدوات والوسائل التي يستعملها الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي الذي من خلاله يشجع ويساعد على التكامل الزراعي العربي .

٢– مشكلة الورقة البحثية :

ومن هنا تبرز إشكالية الأمن الغذائي وتحسين أداء القطاع الزراعي في ظل التكامل الزراعي العربي ولمناقشة الإشكالية يمكن صياغتها في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتكامل الزراعي العربي المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي ؟

٣ – أهداف الورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي من خلال تحفيزه على التكامل الزراعي وهذا من خلال عرض بعض الخصائص الزراعية التي تميز الدول العربية وكذلك عرض واقع للقطاع الزراعي العربي والاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول العربية

٤– فرضيات الورقة البحثية :

– بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لتحسين واقعها الزراعي وذلك من خلال تهيئة كافة مستلزمات القطاع من موارد بشرية ومالية ومادية وإصدار قوانين مشجعة على الاستثمار في هذا القطاع .

– تسعى الدول العربية إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستديمة مستقرة وخاصة بعد تدهور أسعار الطاقة النفطية وهذا من خلال محاولة الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي جعل الأمن الغذائي محفز له.

– الاهتمام بالتعاون والتكامل العربي بصفة عامة وبالتكامل الزراعي بصفة خاصة من أجل توجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة والمستديمة لإحداث التنمية المستدامة بالتقليل من الفجوة الغذائية واستغلال الميزة التنافسية لكل دولة من الدول العربية مثل (الأراضي الزراعية الخصبة والأموال والإنتاج الزراعي) حسب كل منطقة

٥– منهج البحث: يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على الأسلوب التحليل الوصفي وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات ومعالجتها وتحليلها لإظهار الدور الذي يقوم به الأمن الغذائي كمحفز ومدخل ومساهماته في إحداث التكامل العربي بصفة عامة وبالتكامل الزراعي العربي في ظل ضعف تأثير أنوع المداخل الأخرى .

٦– هيكل البحث_: ومن هنا تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا : مفهوم الأمن الغذائي والتكامل الزراعي .

ثانيا : الخصائص الزراعية للوطن العربي.

ثالثا : واقع القطاع الزراعي في الدول العربية.

رابعا: إستراتجية الأمن الغذائي في الوطن العربي .

أولاً : مفهوم الأمن الغذائي والتكامل الزراعي.

١ – مفهوم الأمن الغذائي :

أ– **تعريف الأمن الغذائي الدائم:** بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو راسبا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.[١]

ب – الأمن الغذائي الطارئ : فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزن السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.[٢]

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام[٣]

إن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، النوع، والتوزيع بجميع

فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما يحتاجه السكان من موارده الزراعية الذاتية، ولكن درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد يتعمد على استيفاءه أكبر عدد من الشروط "[٤]

أما تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو" توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة ." [٥]

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً .وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أآثر انسجاماً مع التحولاتة الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

نستنتج مما سبق انه يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي:

* الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

** الأمن الغذائي النسبي يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً .

ولا يسعنا هنا إلا أن نحدد مفهوم بعض المصطلحات منها :

٢ – مفهوم الآمان الغذائي : حسب منظمة الصحة العالمية يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الإنساني. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

3 – الاكتفاء الذاتي الغذائي : يعني القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا.

4 – إستراتيجية التكامل الغذائي: تستند هذه الإستراتيجية على سياستين إحداهما سياسة الأمن الغذائي، والثانية سياسة التنمية التكاملية المستدامة. فأما سياسة الأمن الغذائي فإنها تستند إلى تأمين الغذاء والحد من التبعية الغذائية بتقليص الفجوة الغذائية عن طريق بناء مخزون غذائي على المدى القصير، وتنمية الإنتاج الغذائي على المدى البعيد. وأما سياسة التنمية التكاملية المستدامة فإنها تستند إلى توجيه مسيرة التنمية الغذائية نحو المزايا النسبية للمحاصيل الغذائية ولأنواع الثروة الحيوانية، بحيث يتم إعادة النظر في توطن مشروعات التنمية الغذائية في أنسب المواقع المختارة لها، لضمان إيجاد السلعة الغذائية المناسبة في المكان المناسب .

٥ – التكامل الزراعي: عملية تهدف تدريجياً، من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية، إلى تحقيق التقارب الاقتصادي الزراعي بين بلدين أو أكثر، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاءً واحداً

ممتداً. كما تسعى عملية التكامل أو الاندماج الاقتصادي الزراعي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد(أسواق المنتجات والخدمات والتبادل) حتى تصبح امتدادات لبعضها بعضاً، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال. أي إلغاء كل أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي، وتوحيد السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة .[٦]

ثانيا : الخصائص الزراعية للوطن العربي.

١- المقومات الزراعية :

أ . الموارد الطبيعية : المقصود بها الموقع وما تتضمن الموارد الطبيعية من موارد الثروة الزراعية وموارد الثروة الحيوانية و موارد الثروة المائية وموارد الثروة المعدنية ، التي تشكل بمجموعها عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية والمساهمة في ارتكاز العملية التكاملية.

٢- الموقع الجغرافي :

يعتبر موقع الوطن العربي جغرافياً من أهم مناطق العالم إستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، وتبلغ مساحته حوالي ١٣،٤٨٧،٨١٤ كيلومتر مربع و تمثل حوالي ١٠,٢% من مساحة العالم ، ومن هذه المساحة ٢٢% يقع في آسيا، و٧٨% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي ٢٢,٨٢٨ كيلومتر. حيث يمتاز مناخ الوطن العربي بالتنوع حسب المكان، فبعضه جاف وبعضه رطب ومعتدل أيضاً بسبب العوامل المؤثرة فيه ، ويمتد الوطن العربي من مضيق جبل طارق شمالاً إلى نهر السنغال جنوباً في أقصى امتداد له في إفريقيا، ومن جبال زاغروس وطوروس شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً إلى أقصى امتداد له في آسيا. ويمكن تقسيمها إلى المناطق التالية : [٧]

أ – منطقة المغرب العربي : تتكون من الدول الخمسة (ليبيا وتونس و الجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا).

ب – منطقة وادي النيل: تشمل الدولتين (مصر والسودان).

ج – منطقة القرن الإفريقي: تضم الدولتين (الصومال وجيبوتي وجزر القمر).

د – منطقة شبه الجزيرة العربية: نجدها تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن.

هـ – منطقة الهلال الخصيب : تشمل الدول الخمس (الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق).

من خلال الموقع الجغرافي يظهر أثر التلاصق الجغرافي في تيسير التفاعلات التعاونية في أمور مثل التبادل التجاري وانتقال الأفراد للعمل أو للسياحة أو طلب العلم وكذلك بعض مظاهر التعاون الأمني .

كما تشكل الدول العربية وحدة واحدة بأجزاء متكاملة لها خصائصها الجغرافية التي تميزها عن باقي البلدان الأخرى بحيث :

أ- تمثل حلقة اتصال تجاري برا أو بحرا،بتوسطها القارات الثلاثة وبين عالمين صناعيين.

ب- تنوع بنيتها الجيولوجية التي انعكست في تنوع الموارد الطبيعية .

ج- غنية بالثروات الطبيعية وخاصة البترول والغاز الطبيعي.

د- تملك ساحل ذو ثروة مائية وسمكية ،كما تتوفر على خيرات بحرية أخرى كثيرة كاللؤلؤ والمرجان.

٣- الثروة الزراعية :

تمتلك الوطن العربي موارد زراعية من أراضي ومياه وبيئات زراعية متنوعة وعمالة زراعية تؤهله لتحقيق نهضة زراعية شاملة قادرة على توفير الاحتياجات الغذائية من السلع الغذائية الأساسية للمواطن العربي ، حيث تنتشر الأراضي الزراعية في الوطن العربي حول الأنهار الداخلية الكبرى مثل النيل والفرات ودجلة، وفي المناطق الساحلية المتوسطية

والأطلسية.وذلك لتوافر المناخ المناسب والمياه الغزيرة في المناطق المذكورة، بخلاف المناطق الداخلية والصحراوية التي لا تمتلك تلك المزايا المناسبة للزراعة ؛ والجدول التالي رقم ٠١ يبن نسبة المساحة الزراعية المستغلة :

الجدول رقم (٠١) : مساحة الأراضي الزراعية الكلية في الدول العربية.(٢٠١٠ – ٢٠١٣)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المساحة (ألف هكتار)	٦٨,٤٨٦	٧٥,٢٨٦	٧٧,٤٩٠	٧٨,٣١١

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير صندوق النقد العربي ٢٠١٤

كما يحض الوطن العربي بتنوع واسع في المحاصيل الزراعية من الحبوب والخضر والفواكه والأعلاف والسكر والزيوت على مدار المواسم الزراعية وكذلك تربية وإنتاج الأنعام والأغنام والدواجن والأسماك

٤ – الثروة المائية :

تبلغ جملة موارد المياه بالدول العربية نحو (257.5) مليار متر مكعب، منها (% 14.1) مياه جوفية، و(% 81.2) مياه سطحية والتي تتدفق بنسبة تصل إلى (% 69.9) من مصادر خارج الوطن العربي .ويقدر متوسط نصيب الفرد العربي من إجمالي المياه المتاحة نحو (790) متر مكعب وهو يقل عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو 1000متر مكعب سنوياً.

أغلب الموارد المائية ٩٥ % تعتبر مياه تقليدية منها ٨١ % مياه سطحية و١٤ % مياه جوفية وثلثي هذه الموارد هي من خارج الدول العربية حيث يستخدم حوالي ١٧٨ مليار م ٣ من المياه سنويا لري ١٥ مليون هكتار ، وتتركز الزراعة المروية في مصر والسودان والعراق والمغرب والجزائر، ويبلغ مجموع المساحة المروية في هذه البلدان حوالي ٨,٥ % من المساحة المروية في الدول العربية وهذا حسب إحصائيات ٢٠١٣ وعلى الرغم من ان الساحة المروية في الدول العربية تشكل حوالي ٢٢ % فقط من جملة المساحة المزروعة إلا أنها تساهم بحوالي ٦٠ % من قيمة الإنتاج الزراعي

ثالثا : واقع القطاع الزراعي في الدول العربية.

١ – بعض مؤشرات القطاع الزراعي .

الجدول رقم (٠٢) : المؤشرات القطاع الزراعي في الدول العربية.

المؤشر السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي %	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٥,٢	٥,٣
نسبة العمالة في القطاع الزراعي من القوى العاملة الإجمالية %	٢٢,٩	٢٢,٢	٢١,٨	٢٠,٦	---
الكفاءة الاقتصادية الزراعية %	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٥	---
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	٣٦٣	٣٧٨	٣٧٢	٣٩٤	٣٩٩

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير صندوق النقد العربي ٢٠١٤

نستنتج من الجدول السابق رقم (٠٢) رغم الموارد الزراعية المتوفرة في الوطن العربي لكنها غير كافية لسد الحاجات الضرورية لسكانه ويرجع ذلك لعدم استغلال تلك الموارد استغلالاً امثلاً حيث من خلاله يتم التقليل من الفجوة الغذائية وهذا ما يتضح من المؤشرات المتدنية للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤) لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي.

بالرغم من الأهمية التي تجنيها الدول العربية من الاهتمام الزراعة الريفية إلا ان الريف بصفة عامة يعاني من ضعف الاهتمام والرعاية الرسمية في إطار خطط وبرامج التنمية في الدول العربية، كما انه يفتقر إلى الخدمات الأساسية

مثل البنى التحية والرعاية الصحية والتعليمة والاجتماعية بالإضافة إلى ضعف خدمات الإرشاد الزراعي والنقل والتخزين والتبريد والتعبئة .

حيث تشير الإحصائيات انه يعيش حوالي ٧٥% من الفقراء في الدول العربية بالمناطق الريفية حيث تشمل فئة الفقراء في تلك المنطق، المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين يعانون من البطالة المقنعة .

٢ – أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية:

إن الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بالحبوب في الوطن العربي عبارة عن زراعات بعلية(مطرية) تعاني من شح وتذبذب الهطول المطري في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى غياب أو ضعف الحزم التقنية المطبقة في مثل هذه الحالات، وهذه عوامل إن اجتمعت تكون نتيجتها إنتاجية متدنية. وهذا ما يظهر في كمية ونسبة إنتاج الحبوب.

الجدول رقم (٠٣) : أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية (مليون طن)

النوع السنة	متوسط الإنتاج للفترة (٢٠٠٢-٢٠١١)	الإنتاج ٢٠١٢	الإنتاج ٢٠١٣
القمح	٢٥,٢	٢٦,٢	٢٧,٥
الشعير	٥,٨	٥,٤	٦,٦
الذرة الشامية	٧,٥	٨,٩	٨,٨
الأرز	٦,٥	٦,٦	٦,٧
أخرى	٧,٧	٥,٧	٥,٩
إجمالي الحبوب	٥٢,٧	٥٢,٨	٥٥,٥

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33 ، 2013

الجدول رقم (٠٤) :نسبة إنتاج السلع الغذائية النباتية

النسبة النوع	القمح	الشعير	الذرة الشامية	الأرز	أخرى
للفترة (٢٠٠٢-٢٠١١)	٤٧,٨٢	١١,٠٠	١٤,٢٣	١٢,٣٣	١٤,٦١
٢٠١٢	٤٩,٦٢	١٠,٢٢	١٦,٨٥	١٢,٥	١٠,٧٩
٢٠١٣	٤٩,٥٥	١١,٨٩	١٥,٨٥	١٢,٠٧	١٠,٦٣

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم ٠٣

نستنتج من الجدولين السابقين رقم ٠٣ و ٠٤ إن محاصيل الحبوب شغلت نحو % 65.6 من المساحة المزروعة بمحاصيل الغذاء في الدول العربية في عام 2013 م ، وبلغ إجمالي إنتاجها نحو 55.5 مليون طن .حيث يتصدر القمح الإنتاج في مجموعة الحبوب بنسبة تقارب % 50 ثم الذرة الشامية والأرز و الشعير بنسبة % 15.8 ، و % 12 ، و % 11.9 على التوالي وترجع الزيادة في إنتاج محصولي القمح والأرز إلى ارتفاع الإنتاجية والتوسع في المساحات المزروعة بهذين المحصولين، وساهمت ارتفاع الإنتاجية في محصولي الذرة الشامية والشعير في زيادة إنتاجهما.

٣ – واقع التجارة الزراعية العربية البينية

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية حيث تتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، وكذلك للسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة والاتفاقات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها .

الجدول رقم (٠٥) : التجارة البينية الزراعية العربية

السنوات البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الصادرات البينية الزراعية (مليار دولار)	٨,٦	١١,٤٨	١٣,٥٥	١٦,٣٢
إجمالي الصادرات الزراعية العربية (مليار دولار)	١٨,٠١	٢٠,٦٣	٢٤,٦	٢٤,٩٣
نسبة الصادرات البينية الزراعية من إجمالي الصادرات الزراعية العربية %	٤٧,٧٥	٥٥,٦٤	٥٥,٠٨	٣٦,٦١
الواردات العربية البينية (مليار دولار)	٦,٨	٩,٦٦	١٢,٢٦	١٣,٨٠
إجمالي الواردات الزراعية العربية (مليار دولار)	٨٤,٢٩	٩٢,٩٠	٩٣,١٣	٩٠,٨٦
نسبة الواردات البينية الزراعية من إجمالي الواردات الزراعية العربية %	٨,٠٦	١٠,٣٩	١٣,١٦	١٥,١٨
إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية	١٥,٣٨	٢١,١٤	٢٥,٨١	٣٠,١٢
نسبة التجارة البينية الزراعية العربية من إجمالي التجارة الزراعية العربية %	١٥,٠٣	١٩,٤٤	٢١,٩٢	٢٦,٠١

المصدر : من إعداد الباحثين بناء عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١٤

كما أن للتجارة الزراعية العربية البينية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية البينية العربية زيادة في سنة ٢٠١٤ بنسبة ١٦,٧ % لتصل إلى ٣٠,١٢ مليار دولار بعد ما كانت في سنة ٢٠١٣ حوالي ٢٥,٨١ مليار دولار وذلك من خلال الجدول ٠٥

نستنتج من الجدول رقم ٠٥ انخفاض في الصادرات البينية الزراعية تقريبا من نسبة ٤٨ % في سنة ٢٠١١ إلى نسبة ٣٦,٦ % في سنة ٢٠١٤ إلا أننا في المقابل نلاحظ زيادة نسبية في التجارة البينية الزراعية من إجمالي الزراعة العربية وراجع ذك إلى زيادة في نسبة الواردات لكن رغم ذلك إلا أن مستوى الزراعة البينية مازالت ضعيفة جدا مقارنتها بالزراعة الإجمالية العربية مما يدل نقص التبادل الزراعي العربي البيني وراجع ذلك لعدة أسباب من بينها عدم الاستقرار في بعض الدول العربية منها اليمن وسوريا وليبيا .

٤ – واقع الفجوة في التجارة البينية العربية:

تشير النتائج والإحصاءات إلى تدنى حجم التجارة البينية العربية رغم انخفاض قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة ضئيلة بلغت ٠,٥٢ % في عام ٢٠١٤ ويعتبر ذلك مؤشر ايجابي مقابل متوسط ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذي بلغ ٧,٣% وهذا يؤشر إلى عدم نجاعة خطط التنمية العربية التي تهدف إلى تقليص الفجوة وهو أمر في متناول الدول العربية وصولا إلى مستوى عال من الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي في حال طبقت السياسات الزراعية وخطط التكامل العربي وتم استثمار الموارد الزراعية ، المالية والبشرية بالشكل الأمثل .

رابعا: إستراتجية الأمن الغذائي في الوطن العربي .

من خلال النتائج والإحصائيات السابقة نلاحظ أن الوطن العربي يعاني من عجز غذائي يزداد حدة وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً يضغط على ميزانيات الدول إلى عائق يمنع التطوير والتنمية وخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية تشكل أرقاما لا تستطيع موارد تلك الدول توفيرها ضمن بنية اقتصادياتها الحالية وهذا لزيادة نسبة الفقر والبطالة، مع عجز الخدمات عن تسيير عملية التنمية وتلبية حاجيات التوسع السكاني ، ويؤدي كل ذلك إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة.

نظرا للعلاقة المتلازمة بين تطور القطاع الزراعي العربي بشكل عام وتجارة الزراعة العربية البينية في المساهمة للتقليل من الفجوة الغذائية وتحقيق قدر من الأمن الغذائي الذي يؤمن للمواطن العربي الاكتفاء الذاتي ونوع من الاستقرار في التنمية الشاملة وعلى الأمد البعيد وهذا يحتاج إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات لسد أو على الأقل التقليل من الفجوة الغذائية ويمكن إيجازها فيما يلي :

١ – تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفى حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج.

٢ – تحديد حجم السلع التي بها فائض في بعض الدول العربية وتصدر إلى خارج الدول العربية، وفى نفس الوقت تحديد حجم العجز في الدول العربية من نفس السلع وتستورد من خارج الوطن العربي.

٣ – تحديد سلع الفجوة العربية من السلع التي تنتج بالوطن العربي ولكن الإنتاج العربي لا يكفى حاجة الاستهلاك العربي وبالتالي يتم استيراد سلع الفجوة العربية من الخارج.

٤ – تحديد معوقات تنمية التجارة العربية البينية سواء المعوقات الفنية أو التجارية أو المؤسسية أو التسويقية أو التشريعية.

٥ – لتحقيق أهداف التنمية الزراعية يتطلب الأمر دراسة البيانات التفصيلية للتجارة العربية البينية ودراسة السياسات التجارية للدول العربية ودراسة إجراءات دخول السلع والخدمات المساعدة للتجارة الخارجية العربية.

٦ – أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.

٧ – الارتفاع المتزايد لعدد السكان، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها، وضعف الإنتاجية الزراعية، كلها عوامل زادت من مشكلة الغذاء في الوطن العربي ومن الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية للبلدان العربية، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستديمة، إذ تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد سكان الوطن العربي في فترة تقل عن ربع قرن، فقد ارتفع عدد السكان من ٢٤٧ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ليصل ٣٣٤,٥ مليونا عام ٢٠٠٨ وفي سنة ٢٠١٤ بلغ تقريبا ٣٨٧ مليون نسمة ومن المتوقع أن يتضاعف العدد مرة أخرى ليصل إلى ٤٨٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠م .[٨]

٨ – من جهة أخرى فإن ضعف المستوى التقني للعمالة الزراعية وعدم التحكم في التكنولوجيا الزراعية، يعد من العوامل التي حدّت من فعالية القطاع الزراعي في مواجهة العجز الغذائي في الوطن العربي. [٩]

٩ – في ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي، ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية.

١٠ – من هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية"، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة. [١٠]

الخاتمـة والتوصيات:

– نستنتج مما سبق عرضه أن التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

وفيي رأينا أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التنمية الزراعية من أهداف (زيادة الإنتاج كمّا وكيفا ليتماشى مع طبيعة حجم الاستهلاك، تحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة على مستوى الريف، استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئيا، زيادة العائد من الصادرات الزراعية...) ترتبط إلى حدّ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي نعتبرها عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة والأمن الغذائي في الوطن العربي ولعل أهمّ هذه المتطلبات:

*** الإدارة المحكمة:**

أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والقطري وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية:الفعالية في التخطيط ، الفعالية في التنفيذ ،العمل الجماعي، العدالة .

**** تعزيز التكامل والتكتل الاقتصادي العربي:**

عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصّة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة. إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق من خلال:

وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة ، وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية ،إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية، إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية .

المراجـع:

١- المغازي، محمد، حسن على خضر، **إستراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي**، الندوة الثانية لأفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لأفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د،ن)، أكتوبر ١٩٨٤، ص٤٢.

٢- نفس المرجع.

٣- الصعيدي، عبدالله عبد العزيز، **أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد١٧، العدد ٦٧،(د،ن)، (د،م)، ص٧٢.

٤- القاسم، صبحي، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله**، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٣، (د،ط)، ص١٧٤

٥- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠٠٩ ، المحور العاشر، ص :١٧١.

٦ - **موسوعة الجزيرة بتصؤف نقلا من الرابط الالكتروني**

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/9/27

٧ - قدي عبد المجيد وبوشعير لويزة ، **واقع اقتصاديات الدول العربية والحاجة لتكتلها** ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار الثليجي بتاريخ ١٧ و١٩ افريل ٢٠٠٧ ، الاغواط ، ص : ١١٠ .

٨- صندوق النقد العربي، الكويت ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥** ، ص : ٣٩٢ .

٩- .محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، عالم المعرفة فبراير/شباط ١٩٩٧ ص ٣٧.

١٠- المرجع السابق.

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 61-73
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Quality requirements of internal audit services

"A comprehensive vision"

Mohammed Ajila

University of Ghardaia Algeria
adjila_78@yahoo.fr

Khairh Zaqeeb

University of Ghardaia Algeria
cairotejani@gmail.com

Abstract :

This study aimed to find out the quality of auditing in general and the quality of internal audit services, in particular by identifying the various features which is characterized by the internal auditor, by adopting the standards of the profession control and some of the behaviors that equip himself with all the Checker as dependent on the internal audit function in order to reach to high dU quality way out of the performance of the internal auditor's parents hand lies in the form of a final report prepared by him in the form of a template of recommendations and suggestions, and we determined that the breadth of internal audit scope has increased the quality of the internal audit and therefore the adoption of the external auditor on the results of the internal auditor is a large degree of confidence and the quality of the internal audit on the one hand and on the other hand, the quality of the internal audit helps in minimizing the reduction of the costs of the external auditor and also the quality of internal audit services to effectively contribute to narrowing the gap between the expectations of the parties DAT relationship.

Keywords: quality - quality audit -altdeghiq Aldakhali- quality internal audit servic

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 61-73
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

متطلبات جودة خدمات التدقيق الداخلي
" رؤيا شاملة"

محمد عجيلة

جامعة غارداية، الجزائر
adjila_78@yahoo.fr

خيرة زقيب

جامعة غارداية، الجزائر
cairotejani@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة جودة التدقيق بصفة عامة وجودة خدمات التدقيق الداخلي بشكل خاص من خلال التعرف على مختلف السمات التي يتميز بها المدقق الداخلي من خلال اعتماده على معايير تحكم المهنة وبعض السلوكيات التي يتحل بها كل مدقق حسب ما يعتمد في وظيفة التدقيق الداخلي من أجل التوصل إلى مخرج دو جودة عالية من ناحية أداء المدقق الداخلي الدي يكمن في شكل تقرير نهائي يعد من قبله في شكل قالب من توصيات واقتراحات، وتوصلنا إلى أن اتساع نطاق التدقيق الداخلي زاد من جودة التدقيق الداخلي وبالتالي اعتماد المدقق الخارجي على نتائج المدقق الداخلي بشكل كبير لدرجة الثقة وجودة التدقيق الداخلي من جهة ومن جهة أخرى تساعد جودة التدقيق الداخلي في التقليل والخفض من تكاليف المدقق الخارجي وأيضا جودة خدمات التدقيق الداخلي تساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات بين الأطراف دات لعلاقة.

الكلمات المفتاحية: جودة – جودة التدقيق –التدقيق الداخلي– جودة خدمات التدقيق الداخلي .

المقدمة:

نتيجة لاتساع حجم المؤسسات وتنوع نشاطاتها تنشأ الحاجة إلى ضرورة توجيه معظم مصادرها نحو إدارة ورقابة ومتابعة دائمة وبشكل مستمر ، ونجاح هذه المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على أهمية وجودة خدمات التدقيق الداخلي التي يسعى المدقق وفريق عمله إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في المهام الموكلة اليهم وضبط الأنظمة الداخلية والرقابية، بناءا على ذلك لابد أن يكون للتدقيق الداخلي أثر فعال في مختلف المؤسسات من خلال ووضع الإجراءات المناسبة لتحديد وقياس، متابعة، مراقبة،...الخ، ومن هذا المنطلق فإن معظم المؤسسات اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة الداخلية للمؤسسة على وجود التدقيق الداخلي وأهميته، وبممارسة التدقيق الداخلي وجودة الخدمات التي يقدمها ساعدت بشكل

كبير في الحد والتقليل من معظم المخاطر التي تواجهها أغلب المؤسسات في ظل المنافسة الشديدة والتنبؤ بها قبل وقوعها والتحكم فيها بناءا على معايير يستند اليها في ذلك، ورفع أداء المؤسسات من وضع إلى وضع أحسن بناء على عمل المدقق الداخلي وجودة خدماته في شكل تقرير معد من قبله يضم مختلف التوصيات والاقتراحات التي تساهم وبشكل فعال في أداء المؤسسة إد طبقت هده التوصيات بشكل سليم .

وعليه من خلال ما سبق يتضح لنا الاشكال الاتي:

- **فيما تتمثل جودة التدقيق، وبالأخص جودة خدمات التدقيق الداخلي ؟**

وعلى هذا الأساس فإن موضوع الورقة البحثية سوف يعالج النقاط التالية:

- **متطلبات فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية.**
- **ماهية جودة التدقيق.**
- **خصوصية التدقيق الداخلي.**
- جودة خدمات التدقيق الداخلي.

١- متطلبات فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية:

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي في المنظمات على اختلاف أهدافها وأنشطتها، بتقديم خدمات تأكيدية واستشارية حول نظم الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وغايتها في ذلك هو إضافة قيمة للمنشأة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها، إلا أن تحقيق هذه الغاية يتوقف على مدى توفر مجموعة من المتطلبات، تشكل العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الداخلي، و جودة خدماته، تعتبر المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بمثابة المقاييس والقواعد التي يمكن بواسطتها تقييم عمليات وخدمات وظيفة التدقيق الداخلي، باعتبار أن الالتزام بها يؤدي إلى تحقيق أهداف هذه الوظيفة، وذلك أن هذه المعايير تم وضعها على أساس إطار نظري واضح، يحدد المبادئ الأساسية التي تحكم مهنة التدقيق، وهي متسقة(المعايير) مع تعريف التدقيق الداخلي الصادر عام ١٩٩٩م عن معهد IIA، الذي أوضح طبيعة التدقيق الداخلي و دوره، ونطاق تدخله.

وباستقراء المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، والتي تشكل الإطار المرجعي لإجراء تقييم متكامل لفعالية التدقيق الداخلي، فإنه يمكن تبويب المتطلبات والشروط الكفيلة بتحقيق هذه الفعالية، ضمن أربعة مستويات أساسية، وهي:

١- نوعية المدققين الداخليين[١١]: تتوقف فعالية وظيفة التدقيق الداخلي على توفر صفات وقدرات شخصية معينة لدى المدققين الداخليين، من شأنها ضمان التنفيذ الناجح لمهام التدقيق والقبول من كل أعضاء المنشأة، تتمثل هذه الصفات والقدرات في توفر الوعي الإداري والدافع الشخصي، والصبر والمثابرة، وفي هذا الإطار، يقولSawyer : " إن الاستعداد لدى المدقق الداخلي ضروري لمعالجة المشاكل الصعبة، و اقتحام الطرق غير المعتادة، ومقاومة أية ضغوط تحول بينه وبين أهدافه، وأن يكون للمدقق الداخلي تصميم على إتمام أعماله حتى تحقيق أهداف مهمته، وإرادة العمل للوقوف على الحقائق والوقائع للحصول على الأدّلة والقرائن التي يستند عليها في إبداء رأيه، لتجنب أي خصام"، كما يتطلب نشاط التدقيق الداخلي –أيضا– قدرات عالية على الاتصال، تساعد المدققين الداخليين على تبادل المعلومات والحقائق حول العمليات بينهم، وبين الأطراف الخاضعة والمستفيدة من التدقيق الداخلي.

وقد نصت معايير التدقيق الداخلي الدولية على وجوب التزام المدققين الداخليين بالموضوعية والنزاهة، وبذل العناية المهنية الفائقة أثناء أداء مهامهم، وهي صفات أساسية تميز المدقق الداخلي المحترف، ومن أجل نيل ثقة ودعم إدارة المنشأة للتدقيق الداخلي، فقد أكدت هذه المعايير على ضرورة تمتع المدققين الداخليين بالكفاءة المناسبة، التي تعبر عن قدرتهم المهنية في ممارسة مهامهم بفعالية.

وتتحقق كفاءة المدقق الداخلي بتوفر شرطين أساسيين هما: التأهيل العلمي النظري المناسب، والمهارة، التي يكتسبها من تجربته في العمل التدقيقي، أو من خلال التدريب المهني.

[١١]– هوام جمعة، مزياني نورالدين، تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الإقتصادية العامة: دراسة ميدانية، الجزائر، ص ٩-١١.

٢- الضوابط التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي: إن توفر البيئة التنظيمية الملائمة لنشاط التدقيق الداخلي تمثل إحدى المقومات الأساسية لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك أن هذه الأخيرة تعتبر جزءا متمما في الهيكل التنظيمي للمنشأة. ولهذا، اهتمت معايير التدقيق الداخلي الدولية بهذا الجانب اهتماما خاصا، حيث أكدت على وجوب إعداد "ميثاق التدقيق الداخلي" (charter for internal audit) ، وهي وثيقة رسمية تتم المصادقة عليها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة (أو لجنة التدقيق) والإدارة العليا للمؤسسة، طبقا لنص المعيار رقم ١٠٠٠ الذي ورد فيه: "يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع المعايير، وعلى مسؤول التدقيق الداخلي إعادة النظر -بصفة دورية- في ميثاق التدقيق وتحويله للإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة عليه"، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن وجود ميثاق التدقيق الداخلي في المنشأة له تأثير إيجابي على أداء أعمال التدقيق.

٢- مـــاهيـــة جـــودة الـــتدقـــيق:

إن التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي ألزم على المِؤسسة أن تواكب هذا النمو الذي انبثقت عنه عدة وظائف أخرى يصعب عليها التحكم فيها جميعا ،كما تعددت الأطراف المتعاملة، مما دفعها إلى إيجاد وسيلة تضبط وتقيم وتحمي ممتلكاتها من الضياع وكذا تضمن لها الاستمرار لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا وبالتالي تنظيم شامل لطرق أداء العمل والإشراف عليه وتوجهيه ومراجعته ومحاسبة القائمين بالأعمال لضمان صحة التنفيذ والتطبيق.

وخلال السنوات الماضية قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) بإنشاء ثلاثة مراكز خاصة ب "جودة التدقيق (Audit Quality) تهدف إلى السعي للرقي بجودة خدمة التدقيق.[١٢]

كذلك قامت كلاٍ من هيئة المحاسبة والتدقيق لدول مجلس التعاون في الخليج العربي(GCCAAO) بإنشاء والهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين (SOCPA) قسم خاص بمراقبة جودة أداء مكاتب المحاسبة العاملة في المنطقة.

- **مفهوم جودة التدقيق[١٣]:** على الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق، إلا انه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين ويرجع ذلك إلى النظر إليه من وجهات نظر متعددة ومختلفة، ويعتبر[١٤] (De Angelo) أوائل الباحثين والذين عملوا على وضع تعريف لجودة تدقيق الحسابات وعرفها بأنها : احتمالية شرط قيام المحاسب القانوني باكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل، والقيام بتسجيل ذلك في التقدير الذي يصدره.

ويتضح من هذا التعريف بأن الجودة حسب هذا المفهوم تعتمد على شرطين أساسيين هما:

1-اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل.

2-تسجيل ما توصل إليه في التقرير والذي يصدره بعد نهاية عملية التدقيق وتقوم فلسفة هذا التعريف على أساس أنه كلما زاد احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية كلما زادت معه جودة التدقيق والعكس صحيح.

ويرى (Sutton Lampe) أن مفهوم جودة التدقيق هو مفهوم ذو أوجه متعددة وهو محل اهتمام كل المشاركين في بيئة التدقيق.

---

[١٢] - عبدالرحمن علي التويجري وحسين محمد النافعابي، **جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٢، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨ م /١٤٢٩ هـ، ص ٢ (بتصرف)

[١٣] - إياد حسن حسين أبوهين، **"العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين " (دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٦١-٦٢.(بتصرف)

[١٤]- د.محمد علي جبران،" **العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن"، قدمت هده الورقة البحثية إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة"** مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، يومي ١٨-١٩ ماي ، جامعة الملك سعود الرياض، ٢٠١٠، ص ١٣(بتصرف)

كما عرفت جودة التدقيق بأنها" التأكد على تحقيق الأداء المنشود وفق معايير التدقيق، والتأكد من الالتزام بالسياسات، والإجراءات المحددة الموضوعة، التي تقود إلى تحقيق المهمات المطلوبة من التدقيق.

- **أهمية جودة التدقيق :** يرتبط أهمية جودة التدقيق والمراجعة من خلال أن مخرجات عملية التدقيق والمتمثلة في تقرير مدقق الحسابات يعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين عليه في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، وبالتالي فإن جودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق.

وعليه يتضح أن مخرجات عملية التدقيق الداخلي تتمثل في تقرير المدقق الداخلي والدي يعتمد في اتخاذ قرارات المؤسسة ورسم سياساتها وخططها وبالتالي فجودة تقرير المدقق الداخلي هي مصلحة مشتركة بين الأطراف دات العلاقة.[١٥]

***ولاتباع نظام لتحقيق جودة أعمال التدقيق يتحقق العديد من المزايا والخصائص يمكن بيانها فيما يلي:**

1-إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها المدقق وتتماشى مع المتطلبات المهنية أو معايير التدقيق المتعارف عليها، مع تقليل فرص ارتكاب الأخطاء في عملية التدقيق[١٦].

2-تحسين برنامج عمل المدققين الداخليين، وذلك من خلال إتباعهم الإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية التدقيق.

٣-أن ارتفاع مستوى المصداقية في التدقيق، يعني خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وذلك لن يكون إلا من خلال المستويات العليا لجودة التدقيق.

٤-أن التدقيق ذو الجودة العالية يمكن اعتباره جزء هام من نظام رقابة أصحاب المنشأة، وخاصة في حالة عدم مقدرتهم على الرقابة المباشرة على تصرفات الإدارة في إدارة المنشأة.

6-إن موضوع جودة التدقيق من الموضوعات الهامة والتي تؤدي إلى تقدم مهنة التدقيق مع ارتقاء مستوى الأداء المهني لمكاتب المراجعة والتدقيق، كما أنه يساعد الجمعيات والمؤسسات المهنية من الرقابة والسيطرة على المهنة والنهوض بها وتحسين نظرة المجتمع لها مما ينعكس بالإيجاب على جميع أعضاء المهنة.

٣- خـصوصية الـتدقيق الـــداخلـي :

***يعرف معهد المدققين الداخليين**(Internal Auditors The Institute of) : هو نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها[١٧]، وهو يساعد المنظمة على إنجاز أهدافها باتباع أسلوب منضبط منهجي لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة وتحسينها[١٨].

وقد بدأ ينظر إلى التدقيق الداخلي من خلال مفهوم أوسع من دوره في الرقابة والتدقيق على العمليات المالية في المنشأة فقط ليتوسع ويشمل التركيز على الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وهذا أكدته معايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال تركيز

---

15 - Taylor, D,H and Glezen, Auditor,s Legal Liability Towards The Third Party,**Auditing Integrated Concepts And Procedures** ,Sixth Editio, 1994, pp 145-151.

١٦ -الاتحاد الدولي للمحاسبين، **اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات دات العلاقة**، الجزء الأول، ٢٠١٠، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، ص ١١ -١٢(بتصرف)

١٧ – محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو9001** ، مداخلة قدمت إلى ملتقى جامعة ٢٠ أوت ١٩٩٥ سكيكدة، الجزائر، ص ٤(بتصرف)

18 - Institute of Internal Auditors Research Foundation, **International Professional Practices** ,Framework (IPPF) (Altamonte Springs, Florida, 2009), p2-

المعيار رقم (1010) على ضرورة الالتزام بتعريف التدقيق الداخلي الدي قدمه (IIA) وبالتالي فقد أصبح التدقيق الداخلي يلعب دورًا هامًا في المحافظة على أصول الشركات وتعظيم ثروات الملاك من خلال دوره في تطوير أنشطة العمل في المنظمات، هذا علاوة على دوره في المساهمة في الحد من المشاكل المصاحبة لمهنة المحاسبة بشكل عام[١٩].

وقد توسع دور وظيفة التدقيق الداخلي مع زيادة المتطلبات التي فرضها قانون (Sarbanes–Oxley) لعام ٢٠٠٢ والذي يهدف إلى تحسين جودة حاكمية الشركات والذي جاء نتيجة للفضائح المالية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي فعلى سبيل المثال ألزم القسم رقم ٤٠٤ الإدارة بتوثيق وتقييم والتقرير عن فاعلية الرقابة الداخلية، كما فرض على المدقق الخارجي تقييم إجراءات الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية وإبداء الرأي بشأنها.

***ويركز نطاق التدقيق الداخلي على الأمور الآتية[٢٠]:**

١– فحص المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية، ومراجعة اعتماديتها وموثوقيتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وكتابة التقرير بمثل هذه المعلومات، وقد يتضمن ذلك مراجعة الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات.

٢– مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي كوظيفة أساسية تتطلب عناية معقولة ومستمدة من الإدارة التي تفوض مهماتها تلك، بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأنها.

٣– فحص وتقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات في استخدام الموارد، بالإضافة إلى مراجعة الضوابط غير الإدارية في المنظمة، ومراجعة الأنظمة الموضوعة والتأكد من الالتزام بالسياسات المتبعة والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة التي قد يكون لها تأثيرها العام على العمليات والتقارير لتحديد مدى التزام المنظمة بهذه الخطط والسياسات .

ومن هنا نجد أن التدقيق الداخلي ينطوي على عدة أنشطة من أبرزها: مراجعة وتقييم ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية، وتحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، وتحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول بصفة عامة، وتحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخرجة من سجلات المنظمة، وتحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

***المبادئ التي تتعلق بالسمات الشخصية للمدققين [٢١]:**

أ – **الأداء الأخلاقي أساس الاحترافية:** يعتمد على الثقة والاستقامة والموثوقية والتميز.

ب– التقديم العادل :واجب تقديم التقرير بأمانة ودقة.

يجب أن تعكس نتائج التدقيق وتقاريره بأمانه ودقة وبصورة كاملة أنشطة التدقيق .ويجب أن يشتمل تقرير

التدقيق أيضاً أي اختلافات بين فريق التدقيق والمدقق عليهم في ال أ ري أو أي عوائق تحدث أثناء التدقيق

---

[١٩] – قاسم محمد زريقات، **أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، المجلة الأردنية**، المجلد السابع، العدد الثاني، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٠٩(بتصرف)

[٢٠] – إنعام محسن حسن زويلف، محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي "دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"**، الأردن، ص ٧–٨.

[٢١] – د. تميم أحمد عليا، **الجلسة الخامسة : التدقيق " تعريفه، مبادئه، أنواعه، إدارته، كفاءات المدققين ومسؤولياتهم"**، كتيب" **دورة التدقيق الداخلي"**، مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٢، ص ٣٨.(بتصرف)

ج- الأداء باحتراف :تطبيق الالتزام والحكم في التدقيق.

يجب على المدققين التمرن على إعطاء العناية المناسبة لأهمية الدور والثقة الملقاة على عاتقهم من

المدقق عليهم والجهات المستفيدة الأخرى .ويلعب امتلاك الكفاءة اللازمة دور هام في ذلك.

يجب على المدقق أن يكون مستعداً لجميع الاحتمالات التي يمكن أن يقابلها أثناء تنفيذ التدقيق ...وأن

يكون على دراية بكيفية التعامل معها.

***فوائد التدقيق الداخلي:**

إن وجود إدارة مستقلة تعنى بمهمات وظيفة التدقيق الداخلي يحقق عددا من الفوائد والمنافع للمنظمة يمكن اختصارها فيما يلي :

- التدقيق الداخلي يعطي مؤشر لمدى تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها ومدى الانحراف عن المعايير الموضوعية، مما يساعد الادارة على تصحيح مسار المنظمة ومساعدتها في تبني السياسات والتخطيط واتخاد القرارات.
- إن وجود التدقيق الداخلي في المنظمة يعطي ميزة الاستمرارية لعملية التدقيق، مما يكون له أثر نفسي على سلوك العاملين من حيث درجة الاهتمام بأداء الأعمال المطلوبة منهم، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج وتقارب حدوثها مستقبلا.
- تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي، من خلال توفير المدقق الداخلي لتأكيدات بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء.. وخاصة فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، مما يترتب عليه تخفيض قيمة أتعاب المدقق الخارجي.
- قدرة المدقق الداخلي على احداث التطوير، فمن خلال التعامل مع مختلف النشاطات في المنظمة؛

***جودة التدقيق الداخلي[٢٢]:**

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات، إذ تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة. وتستند جودة التدقيق الداخلي إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة النظام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول .

ومن الناحية المهنية عرفت جودة التدقيق على أنها قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمنظمة، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت على أنها الالتزام بمعايير التدقيق، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة التدقيق.

كما تحدثت معايير التدقيق الداخلي والخارجي عن العوامل الضرورية لتحديد جودة التدقيق الداخلي وضمانها، فقد أشارت قائمة معايير التدقيق رقم ٦٥ الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1991) إلى أن عوامل جودة وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن الأهلية والتي تقاس من خلال المؤهل العلمي والشهادات المهنية،

[٢٢]- إنعام محسن حسن زويلف، محمد عبد الله حامد العبدلي، نفس المرجع السابق، ص ٨.

والموضوعية والتي تقاس من خلال الجهة التي تُرفع لها تقارير التدقيق الداخلي والجهة المسئولة عن تعيين المدققين الداخليين والاستغناء عنهم، وجودة أداء المهام والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج التدقيق ونطاق التدقيق. أما عوامل جودة وظيفة التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين فتمثلت بالاستقلالية، والموضوعية، والمهنية، وبذل العناية اللازمة

*وتلعب إدارة التدقيق الداخلي دورًا متزايد في برامج الجودة، إذ ان برامج الجودة تشير إلى وجود حاجة لإجراء تدقيق للنواحي المالية والتشغيلية لهذه البرامج.

ان نظام الجودة يحقق عددا من المزايا والمنافع أهمها تخفيض التكاليف وبالتالي يمكن تجنب كل التكاليف المترتبة على إنتاج منتجات معينة مثل تكاليف إعادة التشغيل واصلاح التالف والعادم وتحسين الوضع الاستراتيجي للمنشأة فضلا عن عدم الحاجة إلى الكثير من الاجراءات التي تتعلق بحساب وتحميل تكلفة الوحدات المعيبة ، والمدقق الداخلي مسؤولا عن الأمور التالية[٢٣]:

١.يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد.

٢.ان المعايير التشغيلية الموضوعة مفهومة من جانب العاملين وهناك التزام بهذه المعايير من جانبهم.

٣.ان أي انحرافات عن المعايير التشغيلية يتم تحديدها وتحليلها وتوصيلها للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٤.التأكد من ان هناك إجراءات تصحيحية اتخادها.

وتأسيسًا على ما تقدم يستلزم من إدارة التدقيق الداخلي المساهمة بلعب دورًا جادًا في انتاج منتجات ذات جودة عالية من خلال تدقيق تكاليف الجودة وبيان مدى الالتزام بمؤشراتها المالية والتشغيلية في وقت واحد وبما يحقق ميزة تنافسية للشركة.

٤- جـــودة خـــدمات الـــتدقيق الـــداخلـــي:

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات، إذ تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، ودلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الدي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة، وتستند جودة التدقيق الداخلي إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكدلك مدى ملائمة التطام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول[٢٤].

ومن الناحية المهنية فقد عرفت جودة التدقيق على أنها " قدرة التدقيق على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وتقديم التوصيات لمعالجتها، أو الحد منها، وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة لشركة العميل"، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت جودة التدقيق بأنها" الالتزام بمعايير التدقيق، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهمة التدقيق." [٢٥]

***إن الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي للإدارة لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها فهي تتضمن ما يلي:** [٢٦]

---

[٢٣]- ناضم حسن عبد السيد، **دور التدقيق الداخلي وفقًا للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها " دراسة ميدانية في معمل سمنت طاسلوجة"، المجلد السابع، العدد السادس والعشرين، الكلية التقنية البصرة، ٢٠١٠، ١٥٩-١٦٠.**

[٢٤] – حسين القاضي، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص١٠٣ (بتصرف).

[٢٥] – خالد وجيه، **أثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية**، قدمت هده الرسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة جدرا، الأردن، ٢٠١٠، ص ٤٠ (بتصرف)

[٢٦] – محمد عبدالله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٣٢-٣٤.

- **خدمات وقائية:** تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية القانونية للأصول وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
- **خدمات تقييمية:** إن هده الوظيفة تعمل على قياس وتقييم فاعلية مدى الالتزام بالسياسات الإدارية.
- **خدمات إنشائية:** إد تقوم وظيفة التدقيق الداخلي باقتراح التحسينات على الأنظمة المطبقة في المنظمة، وأيضا تطمئن الإدارة على البيانات والمعلومات المقدمة لها.

* وتنعكس جودة خدمات التدقيق الداخلي على الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند اعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية.

كما تحدثت معايير التدقيق الداخلي عن محددات جودة التدقيق الداخلي، من خلال معايير الخواص، التي تتضمن الصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الدين يؤدون أعمال التدقيق الداخلي، ففي المعيار ١١٠٠ أشارت إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلا، وعلى المدققين الاتصاف بالموضوعية (النزاهة وعدم التحيز) أثناء تأدية عملهم، أيضا المعيار ١١١٠ أشار إلى أنه على مدير التدقيق أن يتصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بالاضطلاع بمسؤولياته.[٢٧]

***وأكدت لجنة الإشراف المحاسبي على الشركات العامة** (Accounting Oversight Board (PCAOB) Public Company) على أن اعتماد المدقق الخارجي على عمل وظيفة التدقيق الداخلي قد شجع الشركات على الاهتمام بتحسين جودة تلك الوظيفة**(PCAOB)** ومن ثم فانه يمكن القول أن زيادة أهلية وموضوعية وظيفة التدقيق الداخلي وزيادة شمولية اختباراته، يؤدى إلى زيادة إمكانية اعتماد المدقق الخارجي عليها[٢٨].

حيث أن جودة التدقيق الداخلي تتحدد من خلال موضوعية واستقلال المدققين الداخليين، العناية المهنية، من خلال كفاءة العمل المنجز ومدته، وأيضا كبر حجم التدقيق الداخلي ومدققيه، ويضيف الباحثين أيضا التقيد بمعايير التدقيق الدولية والتدقيق الداخلي، والتقيد بميثاق التدقيق الداخلي؛

***مكونات المحافظة على جودة التدقيق الداخلي في الشركات وهي:**[٢٩]

---

[٢٧] – **محمد عبدالله حامد العبدلي، نفس المرجع ص ٣٤.**

[٢٨] –سمير كامل محمد عيسى، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحسين جودة حوكمة الشركات –مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد رقم ٤٥، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٢(بتصرف).

[٢٩] – قاسم محمد زريقات، **نفس المرجع السابق، ص ٢١٠.**

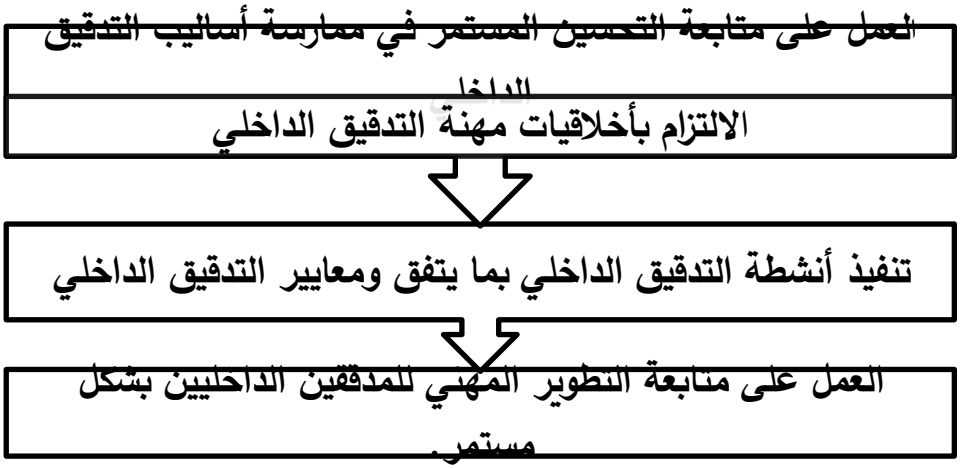

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات من المرجع: قسام رزيقات، ص٢١٠.

خاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع ومعالجة إشكالية البحث التي تدور حول ماهية جودة التدقيق وفيما تتمثل خدمات التدقيق الداخلي، حاولنا من خلال هده الدراسة التطرق إلى بعض النقاط المتمثلة في ماهية جودة التدقيق التي تضمنت مفهومه وأهميته، وإلى خصوصية التدقيق الداخلي والدي بدوره تطرقنا فيه إلى تعريفه، المبادئ الشخصية للمدققين الداخليين، فوائده، وأخيرا تم التطرق إلى جودة خدمات التدقيق الداخلي الدي هو محور دراستنا بهده الورقة البحثية وتم الإشارة فيه إلى "الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي للإدارة لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها، وانعكاس جودة خدمات التدقيق الداخلي على بعض الخصائص " حيث افتتحنا هذه الدراسة بمقدمة عامة وأنهيناها بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتحصل عليها في الدراسة .

***مما مكننا التعمق أكثر في هذه الدراسة والخروج بالنتائج والتوصيات التالية:**

- **<u>أولا :عرض نتائج الدراسة:</u>**

- يعد التدقيق الداخلي نشاطا تقييمي يساهم في بسط نوع من الرقابة المعقولة في المؤسسة؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تسيير المخاطر بكافة أنواعها، ويعتبر هدا حديث النشأة؛
- تعتمد جودة التدقيق الداخلي على احترام مجموعة معايير تخص الصفات، ومجموعة معايير تخص الأداء؛
- لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى المنظمة؛
- ضرورة التزام المدققين الداخليين بمعايير الجودة للتدقيق الداخلي والتقيد بها وخاصة المتعلقة بإدارة المخاطر وكيفية التحكم فيها والتخفيض منها إلى مستويات معينة وضرورة الابلاغ عنها لمسؤولي الادارة العليا وذلك في شكل تقارير مصدرة من قبلهم؛

- **<u>ثانيا: عرض توصيات الدراسة:</u>**

كما نقترح التوصيات التالية:

- ينبغي أن يستعرض مدير التدقيق الداخلي /الرقابة الداخلية، محتوى ميثاق التدقيق الداخلي والنظام المالي والقواعد المالية المتصلة بالتدقيق الداخلي للامتثال للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وأن يقدم نتائج هذا الاستعراض إلى الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق، وينبغي أن يعرض أي تغيير مقترَح على الهيئة

التشريعية/ مجلس الإدارة للموافقة عليه، بغية تعزيز استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي ودورها ومركزها وفعاليتها الوظيفية؛

- ينبغي أن يؤكد مديرو التدقيق الداخلي في مختلف المنشآت سنويًا للجنة التدقيق استقلالية نشاط التدقيق الداخلي، وينبغي أن تعلم هذه اللجنة الهيئة التشريعية أو مجلس الإدارة بأي تهديد لاستقلالية نشاط التدقيق الداخلي أو تدخُّل فيه وأن تقترح التدابير التصحيحية بغية تعزيز فعالية هذا النشاط؛
- ينبغي أن تمنح الهيئات التشريعية أو مجالس الإدارة إلى الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات بتيسير تقديم خطط التدقيق الداخلي ونتائج المراجعة إلى لجان التدقيق، عند الاقتضاء، لاستعراضها؛
- ينبغي على المديرون التنفيذيون اختيار موظفي التدقيق وفق نظام الموظفين والأساسي واستنادا إلى المؤهلات والخبرات في مجال التدقيق، بما يضمن الاستقلالية والموضوعية والشفافية وزيادة فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي بما يمنح جودة في خدمات التدقيق الداخلي؛
- ضرورة رصد ومتابعة توصيات المدقق الداخلي؛
- ضرورة تدقيق مختلف الأنشطة الداخلية والأخطار الهامة وتدقيق عمليات تسيير المخاطر داخل المنظمة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة من قبل المدقق الداخلي؛
- على المدقق الداخلي متابعة تنفيذ الخطط والسياسات ومدى مطابقة التنفيذ لأنظمة المنظمة ومدى تحقيق التنفيذ لأهداف المنظمة السنوية؛
- ضرورة القيام بفحص ومراقبة العديد من القضايا الهامة التي تغطي جوانب متعددة من أنشطة المنظمة وأساليب عملها وهي تشتمل على (إجراءات الرقابة الداخلية، كفاءة الرقابة الداخلية...الخ)؛
- يجب على المؤسسات تعيين عدد كافٍ من المدققين الداخليين المؤهلين وإعادة تأهيل المدققين باستمرار لمواكبة آخر المستجدات في معايير التدقيق الداخلي ورفع من مستوى الكفاءة المهنية بما يضمن جودة أداء التدقيق.

المراجع:

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء الأول، ٢٠١٠، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، ص ١١ – ١٢(بتصرف)

٢. إنعام محسن حسن زويلف، محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي "دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"**، الأردن، ص ٨،

٣. إياد حسن حسين أبوهين، **"العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين " (دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٦١–٦٢.(بتصرف).

٤. حسين القاضي، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص١٠٣ (بتصرف).

٥. خالد وجيه، **أثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية**، قدمت هده الرسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة جدرا، الأردن، ٢٠١٠، ص ٤٠ (بتصرف)

٦. د. تميم أحمد عليا، **الجلسة الخامسة : التدقيق " تعريفه، مبادئه، أنواعه، إدارته، كفاءات المدققين ومسؤولياتهم"**، كتيب" **دورة التدقيق الداخلي"**، مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٢، ص ٣٨.(بتصرف)

٧. د.محمد علي جبران،" **العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن**"، قدمت هده الورقة البحثية إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة" مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، يومي ١٨-١٩ ماي ، جامعة الملك سعود الرياض، ٢٠١٠، ص ١٣(بتصرف)

٨. سمير كامل محمد عيسى، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحسين جودة حوكمة الشركات**- مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد رقم ٤٥، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٢(بتصرف).

٩. هوام جمعة، مزياني نورالدين، **تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الإقتصادية العامة: دراسة ميدانية**، الجزائر، ص ٩-١١.

١٠. عبدالرحمن علي التويجري وحسين محمد النافعابي، **جودة خدمة المراجعة :دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٢، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨ م /١٤٢٩ هـ، ص ٢ (بتصرف)

١١. قاسم محمد زريقات، أثر **دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، المجلة الأردنية**، المجلد السابع، العدد الثاني، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٠٩(بتصرف)

١٢. محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٣٢-٣٤.

١٣. محمد عبدالله حامد العبدلي، نفس المرجع ص ٣٤

١٤. محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو9001** ، مداخلة قدمت إلى ملتقى جامعة ٢٠ أوت ١٩٩٥ سكيكدة، الجزائر، ص ٤(بتصرف.)

١٥. منير زهران، نيكولاي ف. شولكوف، تادا نوري اينو ماتا، **وظيفة مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة**، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف، الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ١٨.

١٦. ناضم حسن عبد السيد، **دور التدقيق الداخلي وفقًا للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها** " دراسة ميدانية في معمل سمنت طاسلوجة"، المجلد السابع، العدد السادس والعشرين، الكلية التقنية البصرة، ٢٠١٠، ١٥٩-١٦٠.

17. Institute of Internal Auditors Research Foundation, **International Professional Practices** ,Framework (IPPF) (Altamonte Springs, Florida, 2009), p2-

18. Taylor, D,H and Glezen, Auditor,s Legal Liability Towards The Third Party,**Auditing Integrated Concepts And Procedures** ,Sixth Editio, 1994, pp 145-151

الملحق رقم (١)

نموذج طلب فعل تصحيحي

نموذج : **الإصدار:**

رقم:

طلب فعل تصحيحي

اسم القسم :	اسم المدقق:

رقم الوثيقة :	التاريخ:
وصف حالة عدم المطابقة توقيع المدقق :	توقيع رئيس القسم:

مطالعة ممثل الإدارة والوقت المتوقع للإنهاء: التاريخ: توقيع ممثل الإدارة:

الفعل التصحيحي المتخذ: التاريخ: توقيع رئيس القسم:

مشاهدة المدقق / ممثل الإدارة: التاريخ: توقيع المدقق / ممثل الإدارة:

الملحق رقم(2)

نموذج تقرير التدقيق

تقرير التدقيق الداخلي

اسم المدقق :	**رقم التقرير:**
اسم ممثل القسم :	**تاريخ التدقيق:**
اسم القسم / النشاط :	**تاريخ التدقيق السابق:**
اسم الوثيقة :	**نتيجة التدقيق السابق:**
رمز الوثيقة:	
خلاصة التدقيق:	
توقيع المدقق:	**التاريخ:**

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 74 -82
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Economic diversification in Algeria

Mohamed Nasser Hamidato
mnhamidatou@gmail.com

Baqaas Alssafiah

University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued
Safia_benkhalifa@yahoo.fr

Abstract:

The issue of economic diversification has become very important in the priorities of the Arab countries due to the shocks of their economies due to their association with a certain sector without other sectors as well as the expansion of investment and the creation of new linkages between other sectors of the economy and reduce dependence on a limited number of international markets to expand the revenue base Hence, it is necessary to adopt a policy of economic diversification in both horizontal and vertical terms. Through horizontal diversification, countries seek to create new products by supporting research and innovation while vertical diversification seeks to develop products manufactured in a particular sector For the category of high value-added products.

Keywords: Economic Diversification - Horizontal Diversification - Vertical Diversification - Investment

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 2, 2017, pp. 74 -82
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

التنويع الاقتصادي في الجزائر

محمد الناصر حميداتو

mnhamidatou@gmail.com

بقاص الصافية

جامعة الشهيد حمه لخصر الوادي
Safia_benkhalifa@yahoo.fr

الملخص

أصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى وكذا في توسع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإيرادات.من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي بشقيه الأفقي والعمودي حيث تسعى الدول من خلال التنويع الأفقي إلى خلق منتجات جديدة عن طريق دعم عمليات البحث والابتكار بينما التنويع العمودي يسعى إلى تطوير منتجات مصنعة في قطاع معين لتشكل فئة منتجات ذات قيمة مضافة عالية .

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي – التنويع الأفقي – التنويع العمودي– الاستثمار.

المقدمة:

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه،

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية أو غير النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات للوصول إلى تحقيق تنمية حقيقة تتسم منافذها التمويلية بالديمومة .

أهمية الورقة البحثية : تتجلى أهمية الورقة البحثية في الجوانب التالية :

١ احتلال موضوع التنويع الاقتصادي حيزا كبيرا في أدبيات الحكومات ومتخذي القرار.

٢ هذه الأهمية وجهت الباحثين الاقتصاديين نحو موضوع التنويع حيث أصبح هدفا جديدا لأبحاثهم الجديدة والمتنوعة.

٣ مع أن فكرة التنويع ليست جديدة إلا أن الواقع الاقتصادي غير القار والمليء بالصدمات الداخلية والخارجية جعل من الاقتصاديين البحث عن أسس استقرار الاقتصاد الوطني وجعله متناغما مع التغيرات ومواجها للصدمات .

٤ الخلل الكبير الذي أثر في النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تتابع الأزمات جعل من سوق النفط احد ضحاياه وبالتالي الدول الريعية أكثر المتأثرين حاليا .

مشكلة الورقة البحثية : نحاول في هذا المقال معالجة الإشكالية التالية : **ما هي إمكانيات التنويع الممكنة لخلق اقتصاد متين ومرن ومتنوع يحمي الجزائر من الصدمات الخارجية في ظل نظام اقتصادي عالمي متقلب ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم التطرق إلى:

١- مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته وأهدافه

٢- مؤشرات التنويع ودرجة قياسه

٣- واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

أهداف الورقة البحثية : نسعى إلى بلوغ عدة أهداف منها :

١ الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال ظاهرة التنويع الاقتصادي والهدف منها .

٢ تبيان إمكانيات التنويع الاقتصادي المتاحة في الجزائر .

٣ عرض وتقييم عملية التنويع الاقتصادي المتبع في الجزائر.

٤ محاولة تقديم وصفة أولية لعملية التنويع الاقتصادي على المدى القصير .

المبحث الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشراته:

يُعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[١]

فالتنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة وبمعنى آخر يقصد به تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[٢]

وفي شقه المالي يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية[٣]

الفرع الأول :مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي [٤]

- تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، وهذا الاعتماد على هذا المورد جعل الكثير من الدول تصبح اقتصادياتها ريعية.
- يتصف النفط بأنه مورد طبيعي غير كاف، ومن ثم كان ولابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- يعد استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد تدفقات داخلية متجددة.
- يعد عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية، والأنفاق العام، ومن ثم مستوى الناتج الإجمالي ومعدلات نموه.
- يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل وسوق العمل، ومن ثم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة.

الفرع الثاني : أهداف التنويع الاقتصادي :

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي[٥]:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول ...
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني[٦]:

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية
- أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

المبحث الثاني : أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات منها[٧] :

١- معدل ودرجة التغير الهيكلي،كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيدً أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

٢- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

٣- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط .

٤- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات للصادرات غير النفطية وبصفة عامة يدا الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

٥- تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

٦- تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

الفرع الأول :مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي :

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي . المقياس الأول هو مقياس هيرفندل- هيرشمان، Herfindal Hirshman والمقياس الثاني هو جيني Gini Index

أ- **المقياس الأول :هيرفندل- هيرشمان** (Herfindal- Hirshman):

يعتمد مقياس هيرفندل- هيرشمان على قياس وتركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(XI/X)2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل- هيشمان، يأخذ القيمة(٠)عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (١) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط .

xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

x: الناتج المحلي الإجماليPI.

n: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التر كيب الهيكلي المدروس).

ب- **المقياس الثاني : مؤشر جيني** Gini Index[٩]

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini Index من أفصل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لورينز lorenz curve ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث

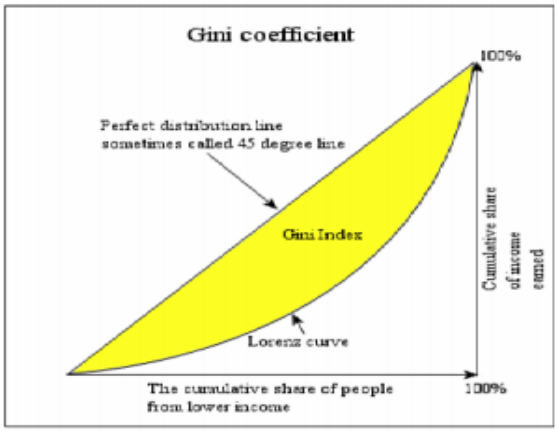

Graphical representation of the Gini coefficient

وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها :

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث x_K التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي

Y_K التكرار ألتجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

n هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة)

وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن

الفرع الثاني : أنواع التنويع الاقتصادي

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين من التنويع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرارية أكثر وهما [١٠] :

١- **التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي :** يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة – التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .

٢- **التنويع الرأسي أو العمودي :** يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة

المبحث الثالث : واقع التنويع في الاقتصاد الجزائري

لإدراك واقع التنويع في اقتصاد الجزائر لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام وكذلك دراسة مكوناته ومقدار مساهمة النشاطات الاقتصادية فيه وكذلك مخرجاته ومدى مساهمتها في تركيبة الصادرات ومن ثم تعدد مصادر الدخل وسوف نقوم بتحليل بعض الأشكال لمعرفة الوضع الحالي للجزائر.

الفرع الأول :تطور الناتج الداخلي الخام : وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٠١) للفترة الممتدة من ٢٠١٠-٢٠١٦

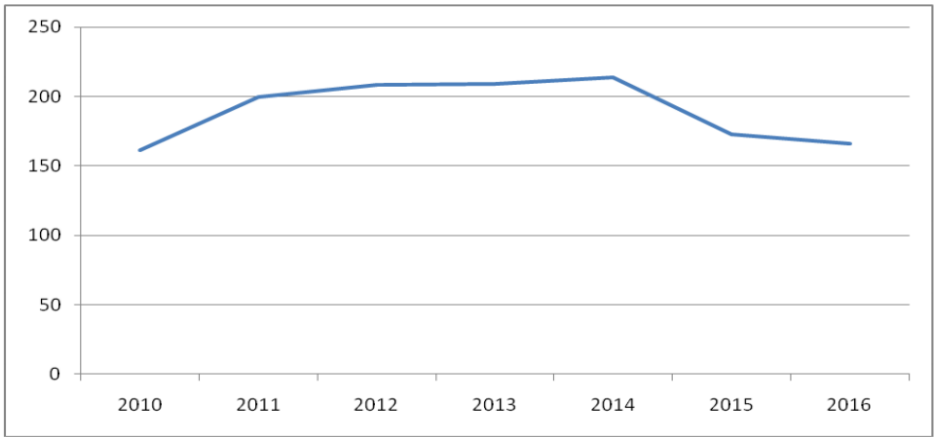

المصدر : التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١٦

نلاحظ من الشكل رقم (٠١) وجود تذبذب كبير في تطور الناتج الداخلي الخام حيث سجل ارتفاع ملحوظ سنة ٢٠١٤ أين أرتفع سعر البرميل البترول ومن ثم سجل انخفاضا في سنة ٢٠١٥ حين بلغ سعر البرميل ٥٢,٩٧ دولار هذا يدل على أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني : المكونات الإنتاجية المساهمة في الناتج الداخلي الخام :

الشكل (٠٢) يوضح مكونات الناتج الداخلي الخام لسنتي ٢٠١٠ و٢٠١٥

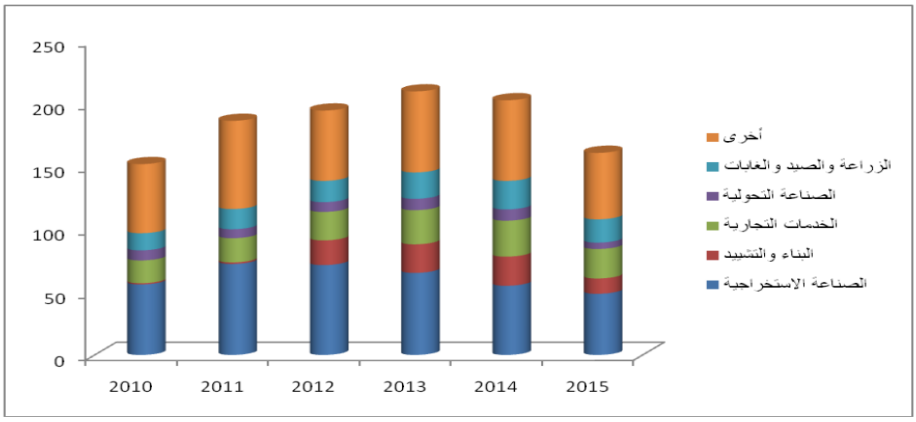

المصدر : الملاحق الإحصائية للتقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات ٢٠١٠ و٢٠١٥

نلاحظ من خلال الشكل أن الصناعة الاستخراجية تشكل نسبة ٣٣% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط للفترة المدروسة في حين لا تمثل الصناعة التحويلية غير ٥% وهذا ما يدل على وجود اختلال كبير في الناتج لأن مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضعيفة .

فمثلا قطاع الزراعة، ورغم أهميته في توفير الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة الاستيراد التي بلغت ٥٠مليون دولار سنة ٢٠١٥ فإن مساهمته سوى ١٠% في الناتج الداخلي الخام رغم الهكتارات الكبيرة الصالحة للزراعة التي تمثل ٣,١% من إجمالي المساحة الكلية ورغم الجهود الكبيرة المسخرة لنهوض بهذا القطاع من استصلاح الأراضي وتوفير المياه لسقي والدعم المادي للفلاحين إلا أن المساهمة ضئيلة جدا.

الفرع الثالث : مساهمة القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام في تكوين الصادرات :

وهذا ما يعبر عنه الشكل (٠٣) حيث يوضح مساهمة الصناعات النفطية وغير النفطية في بنية الصادرات لسنتي ٢٠١٠و٢٠١٥

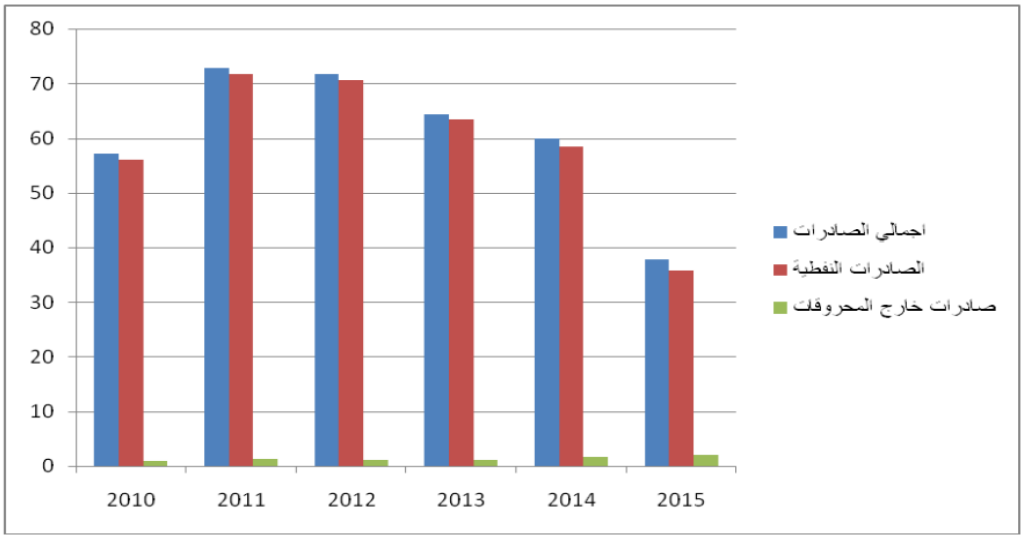

المصدر : إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة٢٠١٥.

نلاحظ من الشكل السابق، هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات إذا بلغت نسبتها ٩٨% كمتوسط للفترة المدروسة بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا لا تتعدى نسبة ٥% في أحسن حالاتها وهذا راجع لنقص المنتجات المصدرة وكذلك لعدم تنافسيتها بالنسبة للدول الأخرى وهذا حسب الإحصائيات التنافسية لسنة٢٠١٣.

الفرع الرابع : التنويع في الإيرادات الحكومية

مثل الشكل (٠٤) الموالي نصيب جباية البترولية من إجمالي إيرادات الدولة

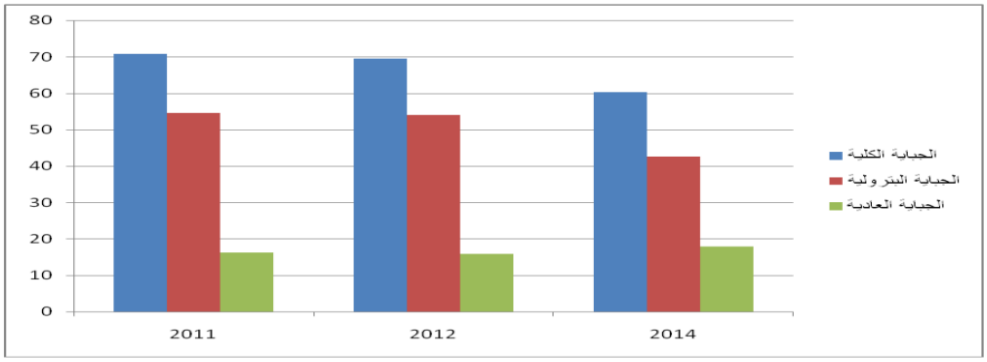

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٥.

يتضح من خلال الشكل أن الدولة تعتمد على نسبة ٥٥% من الجباية البترولية في تسيير موازنتها العامة وهذا يجعل اقتصاد الجزائر مرهون لتقلبات أسعار البترول في حين أن الجباية العادية تبقى نسبتها ضئيلة رغم كل الإصلاحات الجبائية المعتمدة.

من خلال ما سبق يتضح أن التنويع الاقتصادي في الجزائر مازال بعيد المدى حيث أن بقاء الدولة في وضع حلول واهية دون انتهاج سياسة اقتصادية محددة لإعادة هيكلة قطاعات المنتجة، ففي الوقت الراهن ومع هذا التقلب في أسعار النفط ونقص الإيرادات فإنه يتوجب على الدولة تنويع هيكل الاقتصاد وإنشاء مصادر دخل جديدة من خلال اعتماد التنويع العمودي في محاولة لإنعاش الاقتصاد من خلال تطوير المنتجات ومحاولة زيادة قيمتها المضافة خصوصا أن المادة الأولية موجودة فيجب إعادة استحداث الآلات جديدة ومحاولة استخراج أكبر عدد من الصناعات التحويلية ما يكفي لإحلال الواردات أو تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة.

الخاتمة:

يعد التنويع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال رهين التقلبات في أسعار البترول، فهي هل لعنة البترول؟

أم لعنة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر؟ إن الجهود المبذولة في الجزائر على كل المستويات لن تنجح إن لم تكن مرفوقة بتنوع ناعم ومتزن في النشاط الاقتصادي،

يمكن الخروج بالنتائج التالية من خلال مما سبق :

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بصورة كبيرة .
- هذا الاعتماد جعله رهين تقلبات أسعار النفط ومدى تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة .
- جل موارد الحكومة مرتبط هو أيضا البترول والجباية البترولية .
- بوادر التوجه نحو التنويع الاقتصادي بدأت تلوح غير أن الإصلاحات مازالت سطحية إذ يجب تعديل بنية الاقتصاد للتكيف مع المتغيرات الجديدة.
- التنويع الاقتصادي هو هدف لكل الدول والحكومات للخروج من التركيز الاقتصادي.

فتجاوز عتبة التركيز الاقتصادي يتطلب مجموعة من الشروط والتوصيات منها:

- التركيز على تنويع النشاط بدل من القطاع.
- دعم برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات من خلال جلب الخبراء للتدريب محليا بدلا من استيراد التكنولوجيا من
الخارج.

- توفير البني التحتية اللازمة للقطاع المنتج من توفير الطاقة وشبكة المواصلات ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة.
- تطهير الاقتصاد من الفساد على أشكاله المختلفة.
- إعطاء القطاع الخاص أهمية في قيادة النشاط الاقتصادي.

الوصفة المقترحة:

- ◉ على المدى القصير تنويع عمودي يشمل قطاع النفط واستعمال مخرجاته كمدخل لصناعات متعددة :الصناعة البترولية البتروكيمياء البلاستيك النسيج... لان :
- ✓ اثر الصناعة في الناتج قوي وبالتالي لا بديل عن الصناعة .
- ✓ الإنتاج الصناعي وحتى في حالة عدم منافسته يوجه للطلب الداخلي أو السوق الإفريقي .
- ✓ بنية الاقتصاد مبنية على المحروقات وحتى تدفق الاستثمارات والتكوين وغيرها.
- ✓ وجود مخزون هام من الغاز الصخري..
- ◉ على المدى المتوسط والطويل تحريك الاقتصاد نحو التنويع الحقيقي الأفقي، تنافسية القطاعات في خلق الثروة.

المراجع :

١. ١حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي اهميته للدول النفطية**، صحيفة الديوان الإلكترونية، http://www.aldiwan.org تاريخ الإطلاع : ٢٠١٧/٠٢/١٠ ساعة الإطلاع ٠٩,٠٠.

٢. المعهد العربي للتخطيط بالكويت،**التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي و أهدافه و محدداته**، http://www.arab-api.org، تاريخ الإطلاع :، 14/02/2017 ساعة الإطلاع ١٨,٠٠

٣. نفس الرجع

٤. ممدوح عوض الخطيب ، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي** ، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الرياض خلال الفترة 61-61ربيع الثاني 6341هـ الموافق -61 61فبراير 4163م ، ص18.

٥. عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤،٢٠١٣ ،ص٧.

٦. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نفس المرجع

٧. بن قانة إسماعيل، بخلوة باديس، **مداخلة بعنوان سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ٠٢و٠٣ نوفمبر ٢٠١٦، ص٣.

٨. ممدوح عوض الخطيب، **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ١٧،العدد ،52ص.٢٥

٩. عدنان محريق، بن حموده محبوب، **التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ٠٢و٠٣ نوفمبر ٢٠١٦، ص٨.

١٠. نفس المرجع .